الفصل 7. التوصيات

7.1	أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية	98
7.2	توصيات لجنة الأدلة العلمية	101
7.3	مرفق مع قسم 7.1 - النتائج التفصيلية من تحليل توصيات اللجنة الدولية	110
7.4	المراجع	114

يتناول هذا الفصل في الصميم عمل 25 عضوًا لدينا: ما الذي يجب القيام به بشكل أفضل أو بشكل مختلف من أجل تنظيم استخدام الأدلة العلمية من قبل طاقم كامل من صناع القرار في سبيل معالجة التحديات المجتمعية؟ يبدأ الفصل بطرح سؤال حول ما يمكن تعلّمه من اللجان الدولية التي سبقتنا وينتهي بالاستنتاجات والتوصيات للمضي قدمًا

حقوق النشر © 2022 جامعة ماكماستر. جميع الحقوق محفوظة. هذا العمل مُرخص بموجب إسناد رخصة المشاع الإبداعي الدولية 4.0 - لا المشتقات لا يُسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناشر.

هذا التقرير وما يحتويه من معلومات يخدم أغراضًا إعلامية وكذلك المصلحة العامة فقط. بينما كانت الأمانة العامة وأعضاء اللجنة يواظبون عند الكتابة على التحقق من أنّ المعلومات دقيقة ومحدّثة، تم نشر المعلومات كما هي من دون ضمانة حداثتها بالنسبة للقارئ عندما يطلع على التقرير بعد ترجمته ونشره. لا يُقصد بالمعلومات الواردة في هذا التقرير أن تحل محل المشورة المالية أو القانونية أو الطبية.

جامعة ماكماستر، الأمانة العامة للجنة الأدلة العلمية، أعضاء اللجنة والناشر لا يتحملون أي مسؤولية أو تبعة تجاه خسارة أو ضرر أو ضرر مزعوم بسبب استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير بصورة مباشرة أو غير مباشرة. تخلي جامعة ماكماستر، الأمانة العامة، أعضاء اللجنة، والناشر أي مسؤولية تترتب على استخدام أو تطبيق المعلومات الواردة في هذا التقرير على وجه الخصوص.

وناشر هذا التقرير هو منتدى ماكماستر للصحة، 1280 Main St. West ، MML-417، هاميلتون، أون، كندا L8S 4L6. عملًا بالنيابة عن لجنة الأدلة العلمية، يرحب منتدى ماكماستر للصحة بالملاحظات حول التقرير وكذلك الإقتراحات حول التأثير في مسارات توصيات التقرير. الرجاء إرسال تعليقاتكم إلى evidencecommission@mcmaster.ca.

الاقتباس المناسب لهذا التقرير هو:

اللجنة الدولية للأدلة العلمية في سبيل مواجهة التحديات المجتمعية. الفصل 7. التوصيا. تقرير لجنة الأدلة العلمية: دعوة للنهوض وللمضي قُدُمًا لصناع القرار ووسطاء المعرفة ومنتجي الأدلة المؤثرين هاملتون: منتدى ماكماستر للصحة، 2022;114-p97
رقم الكتاب المعياري الدولي 978-1-927565-38-4 (ISBN) (Online)
رقم الكتاب المعياري الدولي 978-1-927565-32-2 (ISBN) (Print)

Global Commission on Evidence
to Address Societal Challenges

7.1 أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية

لقد ساعد التحليل المواضيعي للتوصيات المقدمة من 48 لجنة دولية في 1 يناير 2016 في:

- فهم الفجوة بين ما نحن عليه الآن وما نصبو إليه وذلك باستخدام الأدلة العلمية لمعالجة التحديات المجتمعية من وجهة نظر الأعضاء ذوي المستوى الرفيع في اللجان الدولية.
- تحسين عملية تطوير توصيات لجنة الأدلة العلمية وتحديد الأفكار الجديدة التي تساعد في سد الفجوة.
- تحديد توصيات لجنة الأدلة العلمية المؤاتية مع التوصيات المقدمة من لجان دولية أخرى.

سنلخّص هنا النتائج الأساسية في الرسم البياني كما سنقوم بشرحها موسعًا في النص الآتي وفي **القسم 7.3**

وقُدّمت **1,460** توصية تضمنت العديد منها التواصل مع "الأركان" اللازمة لإحداث تغيير

- وتشمل هذه الوسائل إطار عمل استراتيجي أقرته القمة العالمية وبرنامج عمل مقترن به، وتدابير طوعية مثل المبادئ التوجيهية، ونهج الرصد والتحسين، وآليات التخطيط والتمويل، والمساعدة التقنية والمالية، ومراكز تنسيق جديدة داخل المؤسسات القائمة أو المنخرطة بها، ومعاهدات ملزمة قانونًا.

أشارت **242** توصية إلى تقديم الأدلة العلمية (الفصل 4)

- طالبت معظم هذه التوصيات بزيادة جمع البيانات ومشاركتها. وهي مرحلة تأسيسية (ولكنها ليست مثل) لتحليل البيانات كنوع من أنواع الدليل العلمي
- عندما تمّت معالجة أنواع أخرى من الأدلة، كانت التوصيات تميل إلى الدعوة إلى زيادة تدفق الأدلة الجديدة كالتقييمات الجديدة ولكن لا تدعو إلى تحسين الإشارة إلى نسبة الضوضاء في تدفق مثل هذه الأدلة باستخدام مخزون أفضل من الأدلة الموجودة أو بالجمع بين أشكال متعددة من الأدلة

وصفت **94** توصية السياق الذي يتخذ فيه المسؤولون الحكوميون والقادة التنظيميون والمهنيون والمواطنون القرارات (الفصل 3)

- نادرًا ما تناولت أي من هذه التوصيات كيف يمكن أو ينبغي لأي من صناع القرار استخدام الأدلة في معالجة التحديات المجتمعية

تطرّقت **50** توصية إلى وسطاء المعرفة (الفصل 5)

- غالبًا ما دعت هذه التوصيات منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين تسخير دورها المعياري (على سبيل المثال المبادئ التوجيهية) ودورها الاستشاري (على سبيل المثال المساعدة التقنية للدول الأعضاء فيها)
- ونادرًا ما كانت الأدلة تدلي صراحةً بالضرورة الملحة لمثل هذه الأدوار

تطرقت **28** توصية إلى المنافع العامة العالمية وتوزيع الكفايات (الفصل السادس)

- دعت بعض اللجان الدولية إلى تعزيز الدور الذي يؤديه البنك الدولي لمؤازرة المنافع العامة العالمية
- كان ذكر المنافع العامة القائمة على الأدلة أو التقسيم المناسب للعمل عبر المستويات (على سبيل المثال، في منظومة الأمم المتحدة) شبه معدوم عندما كانت تدعو الحاجة لكفاية استخدام الأدلة العلمية

تتطرق **10** توصيات إلى كيفية فهمنا للتحديات المجتمعية الطبيعية والمقاربات المعتمدة لمعالجتها (الفصل الثاني)

- تتطرق قلّة من التوصيات إلى طرق تأطير التحديات المجتمعية بحيث يصبح من الأسهل اتخاذ الإجراءات وإلى طرق معالجة التحديات المجتمعية بحيث تصبح الإجراءات أكثر تأثيرًا

أصدرت 48 لجنة دولية 70 تقريرًا بين يناير 2016 وسبتمبر 2021 (واحد مهم كان تقريرًا مبدئيًا) وقدمت 1460 توصية بمعدل 30 توصية من قبل كل لجنة و 21 توصية في كل تقرير. تم تضمين اللائحة الكاملة بأسماء التقارير في **الملحق 8.1**

توصيات اللجنة الدولية التي تتماشى مع تركيز تقرير لجنة الأدلة العلميّة تناولت تقديم الأدلة بشكل أكثر شيوعًا (على سبيل المثال، تناولت 242 توصية في الفصل 4). طالبت معظم هذه التوصيات بزيادة جمع البيانات ومشاركتها. وهي مرحلة تأسيسية لتحليل البيانات كنوع من أنواع الدليل العلمي ولكنها:

- أولت إهتمامًا سطحيًّا لمشكلة الشح في ما قد جمع ولنوعية البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى درجة حداثة البيانات في المشاركة
- بدت أنها تفترض أنه سيتم إجراء تحليل ممكّن للبيانات ومن ثم تقديمها بطرق يمكن أن تساعد في صناعة القرار وتدعم المساءلة، بما في ذلك عن طريق الانتباه إلى اعتبارات الإنصاف
- لم توضح أنواع الأسئلة التي تستطيع تحليلات البيانات تقديم الإجابة الشافية لها ولا حتى أنواع الأدلة العلمية التي يمكن أن تجيب على الأنواع الأخرى من الأسئلة المطلوبة لصناعة القرار.

عندما تمّت معالجة أنواع أخرى من الأدلة، العلمية كانت التوصيات تميل إلى الدعوة إلى زيادة تدفق الأدلة الجديدة كالتقييمات الجديدة, وليس للدعوة إلى تحسين الإشارة إلى نسبة الضوضاء في تدفق مثل هذه الأدلة باستخدام مخزون أفضل من الأدلة الموجودة أو بالجمع بين أشكال متعددة من الأدلة. طالبت بعض اللجان الدولية بالتقييمات التي تتضمن خمسة منها بوضوح تقييم ما يعمل ودعا عدد قليل منها إلى تقييم الآثار عبر مجالات متعددة (مثل الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية) والآفاق الزمنية. طالبت بعض اللجان الدولية بالبحث السلوكي/التطبيقي على الرغم من مطالبة البعض بحملات واستراتيجيات أخرى بهدف تغيير السلوكيات التي قد تستفيد من بحث كهذا. حتى أن نسبة أقل من اللجان الدولية طالبت بأنواع أخرى من الأدلة العلمية مثل النمذجة والآراء المتعلقة بالجودة وتوليفات الأدلة والمبادئ التوجيهية وذلك لمعالجة التحديات المجتمعية التي يركّزون عليها.

وصفت المجموعة الثانية الأكثر تداولًا من التوصيات التابعة للجنة الدولية السياق الذي يتخذ فيه المسؤولون الحكوميون والقادة التنظيميون والمهنيون والمواطنون قرارات (94 توصية تحدثت إلى الفصل 3). نادرًا ما تناولت أي من هذه التوصيات كيف يمكن أو ينبغي لأي من صناع القرار استخدام الأدلة في معالجة التحديات المجتمعية.
كما طالبت الحصة الأكبر من هذه التوصيات ال 94 صناع السياسات الحكومية باستخدام الأدوات المتخصصة بالسياسات أو الهياكل والعمليات المتخصصة بمعالجة التحديات المجتمعية. أما الشريحة الأصغر فقد طالبت بقيادة تنظيمية - خصوصًا في مجال ريادة الأعمال - لاستخدام مقاربات محددة وذلك لمعالجة التحديات المجتمعية والمهنية بمعزلٍ عن دورها في الحكومة والمؤسسات. كما أنه على المواطنين أن يؤدوا دورًا أكثر فعالية في معالجة التحديات المجتمعية.

تناولت المجموعة الثالثة الأكثر تداولًا لتوصيات اللجنة الدولية وسطاء الأدلة العلمية (50 توصية في الفصل 5). غالبًا ما دعت هذه التوصيات منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين تسخير دورها المعياري (على سبيل المثال المبادئ التوجيهية) ودورها الاستشاري (على سبيل المثال المساعدة التقنية للدول الأعضاء فيها) كما دعت منظومة الأمم المتحدة ووسطاء آخرين إلى استخدام أنواع محددة من الاستراتيجيات وذلك لدعم صناع السياسات الحكومية وصناع القرار لمعالجة التحديات المجتمعية. ونادرًا ما كانت الأدلة تدلي صراحةً بالضرورة الملحة لمثل هذه الأدوار والإستراتيجيات.

كما أن المنافع العامة العالمية والكفايات الموزعة كانت أقل تداولًا تحت مجهر توصيات اللجنة الدولية (28 توصية في الفصل السادس) بالإضافة إلى بعض اللجان الدولية التي طالبت بتعزيز الدور الذي يقوم به البنك الدولي في مؤازرة المنافع العامة العالمية ولدعمها كالإنترنت. غير أنَّ ذكر المصلحة العامة المرتبطة بالأدلة أو التوزع المناسب للعمل على مستوى الكفايات التي تتطلب استخدام الأدلة العلمية كان شبه معدوم (مثل ما تستطيع منظومة الأمم المتحدة القيام به على أفضل نحو بكل مكاتبها الإقليمية والمحلية).

بالإضافة إلى أنّ تحسين فهمنا للتحديات المجتمعية ومقاربات معالجتها لم يحظَ بالاهتمام المطلوب في توصيات اللجان الدولية (10 توصيات في الفصل الثاني).تتطرق قلّة من التوصيات إلى طرق تأطير التحديات المجتمعية بحيث يصبح من الأسهل اتخاذ الإجراءات وإلى طرق معالجة التحديات المجتمعية بحيث تصبح الإجراءات أكثر تأثيرًا. كما بينت النظرة المستقبلية كيف بإمكان الإبتكارات أن تكون هي المجالات التي تكمّل الدليل العلمي في معالجة التحديات المجتمعية.

كما أن النتائج التفصيلية من التحليل المواضيعي لتوصيات اللجنة الدولية موجودة في المرفق في نهاية هذا الفصل (**القسم 7.3**). تبدأ النتائج بالدوافع المطلوبة لإحداث التغيير - مجموعة من التدابير والآليات التي يمكن أخذها في عين الاعتبار عند صياغة التوصيات مثل لجنة الأدلة العلمية. بعض هذه الدوافع فقط كانت موضوع توليفات الأدلة العلمية حيث تم التباحث بخصوص فعاليتها. أما النتائج المتبقية، فقد نُظّمت حسب موضوع كل فصل في هذا التقرير.

وقد تضمنت بعض الملاحظات الإضافية من تحليلنا الصادر في تقارير اللجان الدولية الآتي:

- استخدام تقرير واحد بلغة من السهل تكييفها (كما قمنا في توصياتنا) كخطة ثانية ضرورية لدعم استخدام الأدلة العلمية: يجب على الأمين العام للأمم المتحدة أن يضع بوضوح التطلعات المرتقبة من جميع هيئات الأمم المتحدة بشأن استخدام الأدلة العلمية وأن يطلب من هيئات الأمم ذات الصلة أن يضعوا خطط مؤسسية لكيفية بناء الكفايات الداخلية وتكثيف مشاركتها في استخدام الأدلة، وأن يعمل على تعزيز وصول الدول الأعضاء إلى الدعم الفني الذي يمكن التنبؤ به والذي يعتمد على الأدلة العلمية ويعزز أنظمة دعم الأدلة الوطنية (الفريق رفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي)
- استخدم تقرير آخر بلغة يمكن تكييفها بسهولة (كما فعلنا) كتنبيه لدعم استخدام الأدلة: يجب على الممولين مواءمة دعمهم مع استراتيجيات الدولة لنظام دعم الأدلة العلمية، وتجنب تمويل العديد من المبادرات الصغيرة أو الرأسية (لجنة لانسيت حول النظم الصحية عالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة)
- استخدم أحد تقارير الأدلّة العلمية بقصد الدليل القضائي لا الدليل البحثي (لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين حول حرية الإعلام)
- تناول أحد التقارير المساواة من خلال التأكيد على أهمية أخذ العلاقات والتسلسلات الهرمية (المتقاطعة) بعين الاعتبار (لجنة رفيعة المستوى من الخبرا ءالمعنيين بالأمن الغذائي والتغذية)
- دعا أحد التقارير إلى الاعتماد على المعارف الأصلية والمحلية في تطوير الاستراتيجيات المجتمعية (لجنة رفيعة المستوى معنية بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة لتحقيق أجندة عام 2030)
- كان أحد التقارير الخاصة بفيروس كوفيد -19 بمثابة فرصة ضائعة للدعوة إلى تضمين العديد من أشكال الأدلة العلمية، وكذلك أنظمة دعم الأدلة العلمية في جميع جوانب الهيكل العالمي الجديد المقترح للتأهب للوباء والاستجابة له (الفريق المستقل للتأهب للأوبئة والاستجابة لها)
- تضمنت العديد من التقارير توصيات تستدعي استخدام الألوان المرتبطة بمجال تركيزها (على سبيل المثال، السندات الخضراء للبيئة، والصناديق الزرقاء للمياه، والقائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض) أو للإشارة إلى الإجراءات المرغوبة (على سبيل المثال، التوقف عن فعل الأشياء المذكورة في القائمة الحمراء)
- استخدمت بعض التقارير في توصياتها تنسيقات مفيدة في صياغة توصيات لجنة الأدلة العلمية (فريق رفيع المستوى معني بالتشرد الداخلي؛ لجنة لانسيت حول النظم الصحية عالية الجودة في عصر أهداف التنمية المستدامة).

7.2 توصيات لجنة الأدلة العلمية

توفر الفصول السابقة السياق، والمشكلات، والحلول المحتملة، والمفردات المشتركة التي تدعم التوصيات الآتية. يمكن استخدام هذه الفصول من قبل العديد من الأشخاص، وليس فقط من هم في موقع اتخاذ الإجراءات. ومع ذلك، فإننا نركز هنا على من هم في أفضل موقع لإجراء التغييرات اللازمة من أجل ضمان استخدام الأدلة باستمرار لمواجهة التحديات المجتمعية. وهذا يتضمن بشكل أساسي:

- المنظمات متعددة الأطراف مثل منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية متعددة الأطراف، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة العشرين، وغيرها
- صناع السياسات الحكومية على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات
- القيادة التنظيمية والمهنيون والمواطنون
- وسطاء المعرفة بما فيهم أولئك الذين لا يعملون حاليًا كوسطاء أدلة علمية (مثل الصحفيين في الغالب)
- منتجي الأدلة، ولا سيما الوحدات الموجهة نحو التأثير والمنخرطة في إنتاج ودعم استخدام تحليل البيانات، والنمذجة، والتقييم، وبحوث السلوك / التنفيذ، والرؤى النوعية، وتوليفات الأدلة، وتقييم التكنولوجيا / تحليل فعالية التكلفة، والمبادئ التوجيهية.

سنقدم هنا لمحة عامة عن التوصيات الـ 24 للجنة الأدلة العلمية في رسم بياني، ثم سنوضحها بالتفصيل في الجدول أدناه. التوصيات الثماني الأكثر أهمية - 1 و 3 و 4 و 5 و 13 و 14 و 15 و 24 - مكتوبة بخط عريض. تنبع أهميتها من كيفية تقديمها للإطار [1، 4، 13]، والهياكل والعمليات [5، 14، 15]، والمساءلة [3] أو التمويل [24] الذي يمكن أن يتبعه العديد من الإجراءات الأخرى. للتذكير، نستخدم كلمة "دليل علمي" في هذه التوصيات (كما هو الحال في بقية التقرير) للإشارة إلى أدلة البحث وعلى وجه التحديد، نشير إلى جميع أشكال الأدلة الثمانية الموضحة في الفصل الرابع (تحليل البيانات، والنمذجة، والتقييم، والبحث السلوكي/التطبيقي، والرؤى النوعية، وتوليفات الأدلة العلمية، وتقييم التكنولوجيا / تحليل فعالية التكلفة، والمبادئ التوجيهية). نستخدم "أفضل دليل علمي" للإشارة إلى - في سياق على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات - الدليل العلمي على المستوى الحكومي (أوعلى مستوى البلديات والمحافظات) المستمد من أفضل الدراسات المتاحة (أي ما تم تعلمه في هذا السياق) والأدلة العالمية المستخلصة من أفضل توليفات الأدلة المتاحة (أي ما تم تعلمه من جميع أنحاء العالم بما في ذلك كيفية اختلافه حسب المجموعات والسياقات).

جميع من هم في موقع اتخاذ الإجراءات

هناك توصيتين، إحداهما دعوة للنهوض [1] والأخرى عبارة عن اقتراح معايير جديدة للاستجابة - لطلب الأدلة العلمية - في أي وقت يطرح فيه مسألة جديدة (مثل هذا التدخل يفي بالغرض) [2]

المنظمات متعددة الأطراف

هناك توصيتين، إحداهما تطالب بحلول من قبل المنظمات متعددة الأطراف [3] والأخرى تطالب بتقرير مرجعي

صناع السياسات الحكومية

سبعة توصيات:

- أربعة توصيات تطالب بأنظمة دعم للأدلة العلمية مناسبة للأهداف على المستوى الحكومي (وعلى مستوى البلديات والمحافظات) (والهياكل الأساسية للأدلة العلمية) [5]، وطاقم دعم للأدلة العلمية والشراكات [6]، ومستشاري العلوم [7]، والهيئات الاستشارية [8]
- توصية واحدة تطالب ببناء قاعدة بيانات أكثر تنوعًا للأدلة العلمية [9]
- توصيتيان متعلقتان بالعلوم المفتوحة [10] والذكاء الإصطناعي [11]

القيادة التنظيمية والمهنيون والمواطنون

توصيتان

- واحدة تطالب كل مؤسسة تنظيمية بارزة وهيئة مهنية ومجموعات المجتمع المدني ذات التأثير بالمساهمة الفعالة في دعم نظام دعم الأدلة العلمية (على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات) [12]
- وواحدة تطالب المواطنين بالالتفات إلى الطرق المتعددة التي بإمكانهم من خلالها استخدام الأدلة العلمية المثلى في حياتهم اليومية وإلى دعم السياسيين (والآخرين) الذين يمكنهم تفعيل ذلك [13]

وسطاء المعرفة

ثلاثة توصيات:

- تطرقت إحداها إلى وسطاء المعرفة المتفانين [14] وكما تطرقت الثانية إلى منصات التواصل الإجتماعي الجديدة [15]
- أما التوصية الثالثة فقد تطرقت بشكل عام إلى المطابقة بين الدليل العلمي الأمثل والسؤال المطروح من حيث السرعة والاستجابة [16]

منتجو الأدلة

سبعة توصيات:

- خمسة توصيات تتطرق إلى دورهم في: 1) سد الفجوات والالتزام بالمعايير [17]؛ 2) الاستجابة، العودة إلى الآخرين أو العمل معهم [18]؛ 3) التعلّم من مجموعات الأدلة العلمية في القطاعات الأخرى [19]؛ 4) الاستعداد لإدارة حالات الطوارئ عالميًّا [20]؛ 5) جعل الأدلة العلمية مفهومة [21]
- توجهت إحدى التوصيات إلى المؤسسات الأكاديمية على وجه الخصوص [22] كما توجهت أخرى إلى المجلات [23]

الممولون

دعت إحدى التوصيات إلى الإنفاق بشكل أذكى، ومثالي أكثر على دعم الأدلة العلمية لا سيما على المستوى الحكومي (وعلى مستوى البلديات والمحافظات) والبنى الأوسع للأدلة العلمية [24]

تقدم لجنة الأدلة العلمية 24 توصية. لتقديم التوصيات الثمانية الأكثر أهمية - 1 3 4 5 13 14 15 و24 - ولجعلها أسهل في التحديد، ستكون كلٌ منها مسبوقة بدائرة ملونة تحتوي على رقم التوصية وستُكتب في مربع نصي بحد خارجي من اللون نفسه. سنقوم بإدراج الأقسام ذات الصلة من التقرير, لكل توصية والتي بدورها ستوفر السياق أو المفاهيم أو المفردات التي تدعمها (بالترتيب الذي قدمت به). سنقوم بتعداد التقارير الدولية المتّسقة مع توصيات لجنة الأدلة العلمية حيثما كان ذلك مناسبًا. بشكل عام، تتلاقى تقارير اللجنة الدولية مع جزء من التوصيات أو مبادئها (مثل الإكتراث للإنصاف والاستثمار في انتقاء أطر الأدلة العلمية كالتقييم ومحاسبة صناع القرار), غير أنّ التقارير الصادرة عن هيئات دولية أخرى تكون شديدة الإتّساق مع التوصيات.

جميع صناع القرار ووسطاء المعرفة ومنتجي الأدلة المؤثرين

1

دعوة للنهوض — **على صناع القرار ووسطاء المعرفة ومنتجي الأدلة المؤثرين إدراك حجم المشكلة وطبيعتها**. لم يكن الدليل العلمي مستخدمًا على نحو ممنهج - في جميع الأطر الثماني التي تم التطرق إليها في هذا التقرير - من قبل صناع السياسات الحكومية والقيادة التنظيمية والمهنيين والمواطنين من أجل معالجة التحديات المجتمعية بشكل منصف. على عكس ذلك، فإن صناع القرار كثيرًا ما يعتمدون على نظم غير فعالة (وأحياناً ضارة) وغير رسمية للملاحظات حول الأداء. وقد أسفر عن ذلك قرارات هشّة قادت إلى الفشل في تحسين الأمور الحياتية وتجنيب المواطنين الأضرار كما أدت إلى هدر الموارد.

تتمتع الشريحة المتجانسة من صناع القرار وخصوصًا أولئك الذين يتصدرون المراكز المرموقة والذين كانوا منخرطين إبّان انتشار فيروس كوفيد - 19 بعملية صناعة القرار بتجربة مباشرة في استخدام أطر الأدلة العلمية مع استرتيجيات داعمة لهذا النوع من الاستخدام. كما أنهم يتمتعون بتجربة مباشرة مع هذه التحديات التي قد تنشأ مما قد يؤدي إلى سوء استخدام أو إهمال استخدام الأدلة العلمية. لعلهم قد سمعوا أيضًا عن الدعم المتوفر من الأدلة العلمية لأقرانهم في بلدان أخرى، مثل توليفات الأدلة الحية، وتساءلوا عن سبب عدم توافرها أو استخدامها في بلدانهم. هذه الشريحة المتجانسة متمركزة بشكل فريد لتنظيم ما نجح قبل انتشار الوباء وخلال انتشاره بهدف بناء أو تحسين نظام دعم الأدلة العلمية ذا الصلة ببلدهم بطرق تعالج ما لم ينجح كما يجب في السابق.

الأقسام المتعلقة: **4.13** مواطن الضعف في الكثير من أنظمة كوفيد - 19 لدعم الأدلة العلمية | **6.2** الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **4.1** الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية في عملية صناعة القرار إجمالًا | **4.7** بيانات الأدلة الحية

2

معايير جديدة لطلب الأدلة العلمية — **على جميع صناع القرار الإلتفات إلى المطالبات التي يتم التقدم بها والاستفهام عن جودة ومطابقة الدليل العلمي الذي تستند إليه المطالبة**. قد يعتمد الخبراء والأشخاص الآخرون الذين يتقدمون بالمطالبات (مثل هذا العمل التداخلي) على تجاربهم الشخصية أو على المجموعات الفرعية للأدلة العلمية المتاحة. قد يكونون على ثقة أكثر من اللازم بما يعتقدون أنهم يعرفونه. يستطيع صناع القرار البحث في مصادر الأدلة العلمية المثلى مثل المحطة الواحدة لتوليفات الأدلة العلمية التي تم تنظيمها بواسطة مجال التصنيف المناسب والتي تم تقييم جودتها ومدى حداثتها وكذلك إعداد عوامل أخرى ذات الصلة بالقرار بدلًا من الاعتماد على الخبراء كالمصدر الأوحد للأدلة العلمية. كما بإمكانهم دمج الخبراء بأدوار أخرى مثل العمل من خلال ماهية توليفات الأدلة العلمية المتخصصة في مجال عمل معين وطرق التفكير الناقدة في أطر الأدلة العلمية المختلفة.

الأقسام المتعلقة: **4.5** التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | **4.8** الأدلة العلمية المثلى مقابل البيانات الأخرى (وكيفية تحقيق الإستفادة القصوى من البيانات الأخرى) | **4.11** المعلومات الخاطئة والوباء المعلوماتي

المنظمات متعددة الأطراف

3 الحل من قبل منظمات متعددة الأطراف — **يجب على كل من الأمم المتحدة ومجموعة الدول العشرين والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى أن تقر حلًّا يُلزم المنظمات متعددة الأطراف وأعضائها بتوسيع نطاق إطّلاعها على الأدلة العلمية وبدعم المنافع العامة العالمية القائمة على الأدلة العلمية وكذلك الكفايات الموزعة بشكل منصف لإنتاج ومشاركة واستخدام الأدلة العلمية.** كان الهدف من خطة "خماسية التغيير" دعم التحول في الأمم المتحدة من عام 2021 ولغاية 2025 وكانت تتضمّن بوضوح تحليل البيانات والبحث السلوكي/التطبيقي كما تضمنت بشكل غير مباشر التقييم (تحت عنوان "توجيه الأداء والنتائج") ولكنها لم تتطرق إلى أطر الأدلة العلمية المطلوبة.(1) كما أن الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف (بما فيها اللجان الدولية التي تمولها) مازالت تعتمد على أنموذج "الخبير أفضل من يعلم". إن إعادة تنشيط المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام للأمم المتحدة يوفر فرصة للقيام بعمل أفضل.(2)هناك الكثير لنتعلمه من المنظمات التي كانت رائدة في مقاربات أكثر شفافية ومنهجية في استخدام الأدلة العلمية مثل لجنة استعراض المبادئ التوجيهية التابعة لمنظمة الصحة العالمية (التي تعمل على تطوير التوجيه المعياري) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة.

الأقسام المتعلقة: **4.2** تعريفات الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية مع صناعة القرار إجمالًا | **6.1** المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **6.2** الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **5.5** إستخدام هيئات منظومة الأمم المتحدة لتوليفة الأدلة في عملها | **7.1** أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية | التقارير المتّسقة: (3)

4 تقرير المعالم الرئيسية — على البنك الدولي أن يكرّس التقرير السنوي القادم لتقديم تصميم هندسة الأدلة العلمية المطلوبة محليًا، وإقليميًّا، ودوليًّا بما في ذلك الاستثمارات المطلوبة في المنافع العامة العالمية القائمة على الأدلة العلمية وعلى توزيع الكفايات بشكل منصف من أجل إنتاج ومشاركة واستخدام الأدلة العلمية. كما أن خطوات البنك الدولي باتجاه أن يصبح "بنك المعرفة" كانت مترددة للغاية. فعمله إلى الآن يشدد على استخدام بعض أطر الأدلة العلمية(مثل تحليل البيانات) ويهمش بدرجة كبيرة الأطر الأخرى (مثل توليفة الأدلة العلمية). بإمكان تقرير مرجعي أن يؤسس لغة موحدة حول الأدلة العلمية وكيفية استخدامها بحيث يستطيع الجميع - صناع القرار ووسطاء المعرفة ومنتجي الأدلة المؤثرين- استخدامها. ويمكنه أيضًا تحديد الخطوات العديدة المتضمنة للقيام بعمل أفضل بما في ذلك دور البنك الدولي فضلًا عن أدوار شراكاته العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، في دعم المنافع العامة العالمية المرتبطة بالأدلة العلمية مثل توليفات الأدلة العلمية.

الأقسام المتعلقة: **6.1** المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **6.2** الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **1.6** جدول زمني للتطورات الأساسية في استخدام الأدلة العلمية لمعالجة التحديات المجتمعية | التقارير المتّسقة: (4)

صناع السياسات الحكومية

5 نظم دعم الأدلة الوطنية (ودون الوطنية) — **يجب على كل حكومة (أو بلدية أو محافظة) مراجعة نظامها الحالي لدعم الأدلة العلمية (والبنية الأساسية الأوسع للأدلة)، وسد الثغرات داخليًا ومن خلال الشراكات والإبلاغ بشكل علني عن التقدم الذي تحرزه.** على سبيل المثال، تفتقد الكثير من الحكومات إلى مكتب تنسيقي لدعم الأدلة العلمية وإلى وحدة رؤى سلوكية وإلى دليل استخدام الأدلة العلمية والمقاييس ذات الصلة وإلى خصائص أخرى تتعلق بمميزات النظام الأمثل لدعم الأدلة العلمية (كما هو موضح في ا**لقسم 4.14**). كما تستطيع كل حكومة مراجعة الاتجاه الرئيسي لهيكلياتها وعملياتها (مثل وضع الميزانية، والتخطيط، والرصد، ومراجعة الحسابات) من أجل صياغة "المداخل" للأدلة العلمية. فمن دون أنظمة دعم الأدلة العلمية المناسبة، لن يحصل الطاقم على الكفايات والفرص والتحفيز لاستخدام الأدلة العلمية في صناعة السياسات الحكومية.

قد تختار بعض الحكومات صياغة تأثيرها في تشريعات تمامًا مثل قانون المؤسسات لصناعة السياسات القائمة على الأدلة في الولايات المتحدة. يمكن للعديد من الحكومات أيضًا دعم استخدام الأدلة في العمل اليومي لقادة المنظمات والمهنيين، وفي الحياة اليومية للمواطنين، ويمكنها أن تحترم صراحة حقوق السكان الأصليين وطرق المعرفة التي يبذلون قصارى جهدهم فيها.

الأقسام المتعلقة: **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | **3.3** صناع السياسات الحكومية وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | **4.10** حقوق السكان الأصليين وسبل المعرفة | التقارير المتّسقة: (3)

6 فرق العمل والشراكات والمصادر الأخرى — **على صناع السياسات الحكومية ضمان وصول كل من الفرعين التنفيذي والتشريعي في الحكومة الموظفين والشراكات والموارد الأخرى اللازمة لدعم الأدلة العلمية.** يحتاج موظفو السياسات والبرنامج والمكتبات والتقنيون المشاركون في دعم صناع السياسات الحكومية (أي الموظفين الذين يوفرون" القدرة الاستيعابية" للأدلة العلمية في الحكومة) إلى مواكبة التطورات في استخدام الأدلة العلمية. كما يحتاجون إلى شراكات (يمكن أن تشمل ترتيبات المساعدة التقنية) مع منتجي الأدلة المتخصصين والوسطاء الذين يكملون قدراتهم الداخلية، والموارد الأخرى اللازمة لتطبيق هذه القدرات (على سبيل المثال، الوصول إلى الوثائق عبر الإنترنت).

الأقسام المتعلقة: **3.3** صناع السياسات الحكومية وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | **5.3** الاستراتيجيات المستخدمة من قبل وسطاء المعرفة | **6.2** الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (3-5)

7 مستشارو العلوم — **يجب على صناع السياسات الحكومية اختيار مستشاريهم العلميين بناءً على قدرتهم على إيجاد أشكال متنوعة من الأدلة ووضعها في سياقها ونشرها، والحفاظ على نظام عالي الأداء لدعم الأدلة العلمية.** عوضًا عن ذلك، يتم اختيار العديد من المستشارين العلميين بناءً على مساهماتهم العلمية السابقة أو علاقاتهم مع كبار المسؤولين الحكوميين. تمامًا مثل السياسات والموظفين الآخرين، يحتاج المستشارون العلميون إلى مواكبة التطورات العديدة في استخدام الأدلة العلمية. تتضمن هذه الأدلة ثمانية أطر من الأدلة العلمية التي تمت مناقشتها في هذا التقرير، وكذلك أدلة من جميع الجوانب الصحية والعلمية والاجتماعية، وأدلة علمية من مختلف القطاعات. العديد من هذه الأشكال من الأدلة العلمية متاحة الآن كبيانات أدلة حية.

الأقسام المتعلقة: **3.3** صناع السياسات الحكومية وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | **4.2** تعريفات الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية مع صناعة القرار إجمالًا | **4.7** بيانات الأدلة الحية

8 الهيئات الإستشارية — **يجب على صناع السياسات الحكومية إلزام الهيئات الاستشارية بمعايير أعلى في استخدامها للأدلة العلمية.** لا تستخدم العديد من الهيئات الاستشارية مزيجًا من الأدلة العلمية المحلية المثلى (على سبيل المثال، تحليلات البيانات على المستوى الحكومي وعلى مستوى البلديات والمحافظات) وتوليفات الأدلة العلمية المثلى على مستوى العالم، أو تطابق الشكل الصحيح للأدلة العلمية مع السؤال الصحيح المتعلق بالقرار. وعادة لا تستخدم عمليات تداول ممكنة، بما في ذلك إعطاء صوت للأفراد الذين يمكنهم تقديم نظرة منصفة لتفسير ما يعنيه الدليل العلمي لمجموعات معينة. كما أنهم لا يميزون عادة بين توصياتهم التي تستند إلى الأدلة العلمية المثلى وتلك التي ليست كذلك.

الأقسام المتعلقة: **4.4** التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | **4.3** تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | **1.7** إعتبارات الإنصاف | **4.5** التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة

9 بناء قاعدة بيانات أكثر تنوعًا للأدلة العلمية — **على صناع السياسات الحكومية إكمال دورهم في دعمهم الشامل لجمع البيانات ومشاركتها، مع إيلائهم دعمًا متخصصًا لقاعدة أدلة علمية أكثر تنوعًا والتي يمكنها تبليغ صناعة القرار من خلال سبل تراعي الإنصاف.** تسلّط تقارير اللجنة الدولية الضوء باستمرار على قيمة "البيانات الضخمة". ولكنها تعتّم بشكل كبير على ما يكوّن تحليل البيانات الممكّنة وعلى أنواع الأسئلة التي يستطيع تحليل البيانات الإجابة عليها، وعلى أطر الأدلة العلمية المطلوبة للإجابة على الأسئلة التي لا يستطيع تحليل البيانات الإجابة عليها. كما أنها تعتّم أيضًا وبشكل كبير على الحاجة للاستخدام الأفضل لمخزون الأدلة العلمية الموجود أساسًا بكل أطره وعلى بناء قاعدة بيانات أكثر تنوعًا للأدلة العلمية في كل الاستثمارات المطروحة, وكذلك تعتّم على تحسين الإشارة إلى نسبة الضوضاء في مشاركة كل من الأدلة العلمية الموجودة والمستجدّة.

الأقسام المتعلقة: 7.1 أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية | **4.3** تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | **4.5** التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | **1.7** إعتبارات الإنصاف | التقارير المتّسقة: (4;6-13)

10 علوم مفتوحة — **على صناع السياسات الحكومية أن يحفزوا العلوم المفتوحة كمفتاح يخوّل استخدام الأدلة العلمية في عملية صناعة القرار.** تتيح مشاركة البيانات مجهولة المصدر والعينات المادية والبرامج (مثل تلك المستخدمة في النمذجة) - مع ضمان وجود المعايير المناسبة لضمان خصوصية البيانات - إمكانية القيام بالعديد من أنواع تحليلات البيانات والعديد من التقييمات. إن معالجة العوامل التي تدفع الباحثين الممولين من القطاع العام إلى وضع المنافع العامة العالمية مثل توليفات الأدلة العالمية خلف "جدران الدفع" للجهة الناشرة ستساعد صناع القرار ووسطاء المعرفة، بالإضافة إلى منتجي الأدلة الآخرين على الوصول إلى الأدلة التي يحتاجون إليها.

الأقسام المتعلقة: **6.1** المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (14)

11 الذكاء الإصطناعي — **يجب على صناع السياسات الحكوميين التأكد من أن الأنظمة التنظيمية وخطط التحقق المستمرة للذكاء الاصطناعي (AI) تعمل على تحسين مزايا الذكاء الاصطناعي لأنظمة دعم الأدلة العلمية والتقليل من أضرارها.** لقد أوجد التعلم الآلي والمقاربات الأخرى فرصًا جديدة كبيرة في تحليلات البيانات وتوليف الأدلة العلمية وأطر أخرى للأدلة، ولكن لديها أيضًا إمكانية كبيرة لإلحاق الضرر. على سبيل المثال، قد تؤدي هذه الأساليب دون قصد إلى استمرار أو زيادة خطر التمييز. يمكن لواضعي السياسات أيضًا العمل مع الباحثين لضمان الإبلاغ عن هذه الأساليب التحليلية بشفافية، وتكرارها بحكمة، وتفسيرها واستخدامها بشكل مناسب. غالبًا ما يتم المبالغة في تقدير القدرة على استخلاص الاستدلالات السببية على وجه الخصوص، مما يؤدي إلى تفسيرات غير مناسبة واستخدامها في صناعة القرار.

الأقسام المتعلقة: **4.7** بيانات الأدلة الحية | التقارير المتّسقة: (14)

القيادة التنظيمية والمهنيون والمواطنون

12 مساهمات المؤسسات التنظيمية والهيئات المهنية ومجموعات المجتمع المدني — **يجب على كل مؤسسة تنظيمية هامة وهيئة مهنية ومجموعة مؤثرة في المجتمع المدني مراجعة مساهماتها في دعم نظام الأدلة العلمية (والبنية الأساسية الأوسع للأدلة العلمية) على المستوى الحكومي (أو على مستوى البلديات والمحافظات) وسد الثغرات داخليًا، ومن خلال الشراكات، وتقديم التقارير لأعضائها حول تقدمهم.** تحتاج معظم المؤسسات وجميع المهنيين والمواطنين تقريبًا إلى أن يكونوا قادرين على الاعتماد على نظام دعم للأدلة العلمية الذي يلبي احتياجاتهم أثناء معالجة تضارب المصالح وتجنب "التدوير". تستطيع كل من المؤسسات التنظيمية (مثل تلك التي تمثل مجالس الكليات وتدعمها) والهيئات المهنية (مثل تلك التي تمثل الإختصاصيين الاجتماعيين وتدعمهم) أن تصبح أجزاءً رئيسية من نظام دعم الأدلة على المستوى الحكومي (وعلى مستوى البلديات والمحافظات). كما يمكن لمجموعات المجتمع المدني مساءلة كل هذه المجموعات عن كيفية دعمها لاستخدام الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية.

الأقسام المتعلقة: **3.4** القيادة التنظيمية وسياق استخدامها للأدلة العلمية | **3.5** المهنيّون وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | **3.6** المواطنون وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (17;16;11)

13 الأدلة العلمية في الحياة اليومية — **يجب على المواطنين التفكير في اتخاذ قرارات بشأن رفاههم ورفاهية أسرهم بناءً على الأدلة العلمية المثلى؛ وإنفاق أموالهم على المنتجات والخدمات المدعومة بأفضل الأدلة العلمية؛ والتطوع بوقتهم والتبرع بالمال للمبادرات التي تستخدم الأدلة العلمية لاتخاذ قرارات بشأن ما يفعلونه وكيفية ذلك؛ ودعم السياسيين الذين يلتزمون باستخدام أفضل الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية والذين يلتزمون (مع الآخرين) بدعم استخدام الأدلة العلمية في الحياة اليومية.** كما يحتاج صناع السياسات الحكومية، من بين الآخرين، إلى ضمان حصول المواطنين على أفضل الأدلة العلمية، والتحقق من المطالبات باستخدام الأدلة والموارد والمواقع المدعومة بالأدلة سهلة الاستخدام لاتخاذ خيارات مستنيرة في جميع الأوقات، وليس فقط أثناء الأزمات العالمية. كما أنهم يحتاجون أيضًا إلى المساعدة في بناء وسائط الإعلام للمواطنين لمحو الأمية ولزيادة الوعي المعلوماتي للمواطنين، وتوفير الشفافية اللازمة للمواطنين لمعرفة متى تستند القرارات والخدمات والمبادرات إلى أفضل الأدلة العلمية، ولإنشاء ثقافة يتم فيها فهم وتقدير واستخدام الأدلة العلمية.

الأقسام المتعلقة: **3.6** المواطنون وسياق استخدامهم للأدلة العلمية | **4.11** المعلومات الخاطئة والوباء المعلوماتي | التقارير المتّسقة: (19;18;16;10;5;3)

وسطاء المعرفة المتفانون

14 وسطاء المعرفة الملتزمين — **وينبغي على وسطاء المعرفة المتفانين أن يمضوا قدمًا لسد الثغرات التي خلفتها الحكومة، وأن يوفروا الاستمرارية إذا تكرر تناوب العاملين في الحكومة، وأن يعززوا الروابط القوية بالشبكات العالمية.** ويعمل وسطاء المعرفة "بين" صناع القرار ومنتجي الأدلة، فيدعمون الأول بأفضل الأدلة العلمية ويوفّرون للأخير أفكارًا وفرصًا لإحداث أثر بواسطة الأدلة. وكما هو الحال مع مستشاري العلوم الحكوميين، يتعين على الوسطاء أن يكونوا قادرين على العثور على أطر متنوعة من الأدلة العلمية وتوصيلها، وأن يحافظوا (على الأقل على جزء من) نظام دعم عالي الأداء للأدلة العلمية. وقد أظهر فيروس كوفيد -19- أحيانًا في بعض البلدان في - قيمة الوسطاء الذين يشاركون مع قادة المجتمعات المحلية لإشراك أولئك الذين ربما تعرضوا لسوء الخدمة في الماضي بأدلة تم توليدها أو تقاسمها أو استخدامها على نحو غير مناسب.

الأقسام المتعلقة: **5.1** أنواع وسطاء المعرفة | **5.3** الاستراتيجيات المستخدمة من قبل وسطاء المعرفة | **4.2** تعريفات الأطر التي يتم فيها مصادفة الأدلة العلمية | **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | **1.7** إعتبارات الإنصاف | التقارير المتّسقة: (20;8)

15 منصات الأخبار ووسائل التواصل الإجتماعي — **يجب أن تبني منصات الأخبار ووسائل التواصل الإجتماعي علاقات مع وسطاء المعرفة المتخصصين الذين يمكنهم المساعدة في الاستفادة من مصادر أفضل للأدلة العلمية، ومع منتجي الأدلة الذين يمكنهم المساعدة في توصيل الأدلة بشكل فعال، وكذلك ضمان تقديم خوارزمياتهم أفضل الأدلة العلمية ومكافحة التضليل.** يحتاج الصحفيون ومدققو الحقائق إلى التعرف على توليفات الأدلة العلمية واستخدامها لطرح أسئلة محددة حول أي دليل يتم تقديمه معهم وأي "بيانات أخرى" يمكن تقديمها كبديل لأفضل دليل علمي. يتضمن الإلمام بتوليفات الأدلة ما يلي: أهمية وضع الدراسات الجديدة في سياقها ووضعها في مجموعة أوسع من الأدلة العلمية؛ المبدأ في تفضيل توليفات الدراسات عالية الجودة على الدراسات الفردية الصغيرة المنفذة بشكل رديء؛ مفهوم عدم الحتمية العلمية؛ الطبيعة المتطورة للأدلة وكيف يرتبط ذلك بالإرشادات الناشئة والبديلة؛ أهمية ودور التحيز وتضارب المصالح؛ وأهمية التقارير التي تتجنب "التدوير".

الأقسام المتعلقة: **5.1** أنواع وسطاء المعرفة | **4.4** التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | **4.8** الأدلة العلمية المثلى مقابل البيانات الأخرى (وكيفية تحقيق الإستفادة القصوى من البيانات الأخرى) | **4.11** المعلومات الخاطئة والوباء المعلوماتي | التقارير المتّسقة: (22;21)

16 سرعة الاستجابة في مطابقة الأدلة العلمية المثلى مع السؤال المطروح — **على جميع وسطاء المعرفة - شرط سرعة الإستجابة - أن يدعموا استخدام الأدلة العلمية المثلى للإجابة على الأسئلة المطروحة (أو يجب أن يُطلب ذلك في ضوء مجال اهتمام صانع القرار).** بإمكان بعض أطر الأدلة العلمية المساعدة في الإجابة على سؤال حول مشكلة معينة (مثل تحاليل البيانات)؛ قد تساهم الأطر الأخرى في الإجابة على سؤال حول معالجة مشكلة أو تطبيق استراتيجية (مثل تقييم الفوائد والأضرار والتكاليف). إنّ توليفات الأدلة العلمية المثلى على الصعيد الدولي بحاجة إلى أن يتم إكمالها باستخدام الأدلة العلمية المحلية المثلى بالإضافة إلى أشكال تحليل أخرى (مثل السياسات والأنظمة والتحليل السياسي) التي بإمكانها أن تساعد في فهم العوامل السياقية التي تؤثر على إذا ما كان ينبغي استخدام الدليل العلمي وكيفية استخدامه. الحاجة إلى منتجات جديدة ومبتكرة للأدلة العلمية من أجل تحضير مزيج من الأدلة العلمية المثلى.

الأقسام المتعلقة: **4.3** تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | **4.4** التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية

سد الفجوة والالتزام بالمعايير

17 سد الفجوة والالتزام بالمعايير — **على مجموعة الأدلة العلمية أن تتنبأ وتملأ الفجوات وتلتزم بالمعايير باستخدام أطر الأدلة العلمية الملائمة.** عدد كبير جدًا من الموضوعات ذات الأولوية ليس لها توليفة أدلة علمية متاحة، على عكس العديد من الموضوعات التي لديها الكثير من توليفات الأدلة العلمية المتاحة. هناك الكثير من توليفات الأدلة العلمية ذات الجودة المنخفضة وغير المحدّثة. وهذا ينطبق على فيروس كوفيد - 19 بعد مرور حوالى سنتين على بدء الوباء العالمي.

الأقسام المتعلقة: **4.6** التغطية، الجودة وحداثة توليفة الأدلة | **4.5** التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | التقارير المتّسقة: (23;3)

18 الاستجابة والإحالة والعمل مع الآخرين — **يجب أن تستغل مجموعات الأدلة العلمية مزاياها النسبية، وأن تتعاون مع المجموعات التي تتمتع بمزايا نسبية تكميلية، وأن تساعد في بناء نظام أفضل لدعم الأدلة العلمية في بلدهم وفي تأسيس بنية أفضل للأدلة العلمية العالمية.** تستطيع مجموعة الأدلة العلمية الاستجابة إلى أنواع الأسئلة التي تتطابق مع أطر الأدلة العلمية التي تنتجها. كما أنّ باستطاعتها إحالة الأسئلة إلى المجموعات الأخرى. ويمكنها أيضًا أن تتخذ توجه الأثر الجماعي وأن تعمل بشكل تعاوني مع مجموعات أخرى لإنتاج منتجات أدلة علمية أكثر تكاملاً. تتضمن هذه الأدلة العلمية أطر أدلة من جميع الجوانب الصحية والعلمية والاجتماعية التي تطرق إليها البحث، بالإضافة إلى أدلة علمية من مختلف القطاعات. يمكن لمجموعات الأدلة العلمية إصدار الأحكام والتواضع والتعاطف مع كل ما يفعلونه، وتشجيع أولئك الذين يشاركون الأدلة العلمية ويستخدمونها لفعل الشيء نفسه.

الأقسام المتعلقة: **4.3** تطابق الأسئلة المتعلقة بالقرار مع أطر الأدلة العلمية | **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | **6.1** المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **6.2** الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (3)

19 التعلم من مجموعة الأدلة العلمية في القطاعات الأخرى — **على مجموعات الأدلة العلمية أن تكون أكثر انفتاحًا لأقلمة الإبتكارات من قطاعات أخرى.** كانت مؤسسة كوكراين رائدة في الكثير من المقاربات لتوليف الدراسات حول ما هو فعال في مجال الصحة بما في ذلك توليفات الأدلة الحية. كما أن الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيّر المناخي كان رائدًا في الكثير من المقاربات لنمذجة التغير المناخي الذي يسببه الإنسان على مدى فترات زمنية طويلة. بإمكان مؤسسة كوكراين والفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيّر المناخي التعلم من بعضهم البعض وباستطاعة الآخرين التعلم منهم.

الأقسام المتعلقة: **4.4** التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | **4.7** بيانات الأدلة الحية

20 الاستعداد للتعامل مع حالات الطوارئ العالمية — **يجب أن تضمن مجموعات الأدلة العلمية أن لديها القدرة على تحويل مسارها إلى مواضيع جديدة عند حدوث حالات طوارئ عالمية.** تقدم العديد من اللجان الدولية حول فيروس كوفيد 19- هذا الملف للبحث التأسيسي حول اللقاحات والتشخيصات والعلاجات. ولكنها لا تحرّك ساكنًا بشأن الحاجة إلى القيام بذلك بالنسبة للعديد من أشكال الأدلة العلمية التي ستحدد ما إذا كانت هذه المنتجات تصل إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها. مجموعات الأدلة العلمية التي تركز على هذه الأسئلة الأوسع ستعود حتمًا إلى مجالات تركيزها الحالية، ولكن يجب أن تكون مستعدة للعودة إلى التركيز على الوباء أو حالة طوارئ عالمية أخرى. تعتّم اللجان الدولية أيضًا بشأن الحاجة إلى وجود بروتوكولات للتجارب العشوائية المضبوطة وتصميمات للدراسة الأخرى، فضلاً عن الحاجة إلى أنظمة دعم الأدلة العلمية على المستوى الحكومي وبنية أوسع للأدلة العلمية العالمية، "جاهزة للعمل" أو قيد الاستخدام بالفعل.

الأقسام المتعلقة: 7.1 أفكار من تحليل توصيات اللجنة الدولية | **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية

21 جعل الأدلة العلمية مفهومة — يجب أن تقوم مجموعات الأدلة العلمية بإعداد "منتجات مشتقة" تنقل ما نعرفه (وما نعلمه علمًا مؤكدًا) بطرق تكون منطقية للفئة المستهدفة. يحتاج المصممون إلى مشاركة تفاصيل كافية حول أنموذجهم للسماح للآخرين بتقييمه (على سبيل المثال، هيكل الأنموذج، والبيانات المستخدمة، والاتساق، و برنامجهم أو أدواتهم) نظرًا لعدم وجود معايير الجودة للنمذجة بالطريقة التي يستخدمونها مع الأطر الأخرى للأدلة العلمية. تشمل اعتبارات الاتصال الاحتياجات المعلوماتية لصناع القرار، والتنسيقات التي تجعل من السهل فهم الرسائل الرئيسية والتعمق أكثر إذا كان هناك اهتمام (يسمى أحيانًا الإدخال المتدرج)، والصياغة بلغة بسيطة، والترجمة إلى لغات أخرى.

الأقسام المتعلقة: **4.5** التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | **5.3** الاستراتيجيات المستخدمة من قبل وسطاء المعرفة | التقارير المتّسقة: (24)

22 مسؤوليات المؤسسات الأكاديمية — على المؤسسات الأكاديمية وممولها من القطاع العام تحفيز أعضاء الكليات للمساهمة في بلادهم على المستوى الحكومي (أوعلى مستوى البلديات والمحافظات) لدعم أنظمة الأدلة العلمية والمنافع العامة العالمية المرتبطة بالأدلة.تميل الحوافز الحالية إلى المكافأة على هيئة المنح والمنشورات التي راجعها الأقران فقط، بالإضافة إلى أن تكون أول من ينشر عن موضوع ما بدلاً من المساهمة في دراسات أكثر تحديدًا.
تستخدم بعض البلدان تمارين دورية لتقييم المؤسسات لجذب المزيد من الاهتمام لتأثير الأدلة العلمية (على سبيل المثال، إطار التميز البحثي في المملكة المتحدة).يمكن أن تكافئ الحوافز الإضافية العمل المطلوب لتحقيق التأثير (على سبيل المثال، المشاركة مع صناع القرار والاستجابة لهم) ودعم أفضل الأدلة العلمية (على سبيل المثال، إعطاء الأولوية لجودة المنشورات لا على كميتها ونقل الرؤى من مجموعات الأدلة العلمية بدلاً من دراساتهم الفردية) .
يشجع الاهتمام بإبراز الممولين وأصحاب العمل الخيري على التركيز على الإصدارات الإعلامية والمقابلات الإعلامية للدراسات فردية بدلاً من التركيز على أفضل دليل علمي „جاهز للظهور".

الأقسام المتعلقة: **5.4** الأحكام التي تسهل وتعيق عمل وسطاء المعرفة | **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | **6.1** المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **4.5** التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | **4.8** الأدلة العلمية المثلى مقابل البيانات الأخرى (وكيفية تحقيق الإستفادة القصوى من البيانات الأخرى)

23 مسؤولية الصحف والمجلات — **على ناشري الصحف والمجلات تحسين الطرق التي يستخدمونها لدعم الدليل العلمي الأمثل.** يمكن أن تفرض الصحف والمجلات استخدام إرشادات لإعداد التقارير وقوائم مراجعة التقييم النقدي من قبل المراجعين، ووضع دراسات فردية في سياق توليفات الأدلة العلمية، ومشاركة بيانات دراسات مجهولة المصدر. يمكنهم أيضًا الالتزام بنشر تقارير بحثية ذوي نتائج غير إيجابية ودراسات مكررة، وتجنب "التدوير" والتصرف بسرعة عند إبلاغهم بسوء السلوك العلمي. تحتاج الصحف والمجلات إلى إيجاد طريقة مناسبة لنشر التحديثات على بيانات الأدلة الحية. تحتاج المجلات أيضًا إلى التأكد من أن التأخير في النشر لا يعيق أبدًا المشاركة العامة للأدلة العلمية المطلوبة بشكل عاجل لاتخاذ القرار (وبالمثل، فإن المشاركة العامة لا تمنع النشر لاحقًا في الصحيفة أو المجلة).

الأقسام المتعلقة: **5.4** الأحكام التي تسهل وتعيق عمل وسطاء المعرفة | **4.5** التمييز بين الأدلة عالية الجودة والأدلة منخفضة الجودة | **4.4** التفاعل بين الأدلة العلمية المحلية والعالمية | **6.1** المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية

التمويل

24 التمويل — **يجب على الحكومات والمؤسسات والممولين الآخرين الإنفاق بشكل "أذكى"، وبشكل مثالي أكثر على دعم الأدلة العلمية.** يمكنهم الالتزام بضمان تخصيص ٪1 من التمويل للبنى الأساسية للأدلة العلمية على المستوى الحكومي(وعلى مستوى البلديات والمحافظات) (مع حصة معقولة من نظام دعم الأدلة العلمية ونظام تطبيق الأدلة العلمية، كما هو موضح في **القسم 4.14**)، كما يمكنهم مراقبة الالتزام بالمعايير. يمكنهم ضمان تخصيص ٪10 من هذا التمويل للمنافع العامة العالمية ذات الصلة بالأدلة العلمية إذا لم يتم تحمل هذه المسؤولية من قبل المنظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. يمكن لحكومات البلدان ذات الدخل المرتفع والممولين الدوليين تخصيص ٪1 من تمويلهم الإنمائي الدولي للقدرات الموزعة بشكل منصف لاستخدام الأدلة العلمية.

الأقسام المتعلقة: **4.14** خصائص البنية الأساسية الوطنية المثلى للأدلة العلمية | **6.1** المنافع العامة العالمية المطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | **6.2** الكفايات الموزعة بشكل منصف والمطلوبة لدعم استخدام الأدلة العلمية | التقارير المتّسقة: (3)

كما أشار نيك هارت من مركز سياسات الثنائية الحزبية (في سلسلة بودكاست حول اللجنة الأمريكية لصنع السياسات المستندة إلى الأدلة العلمية، وقانون الأدلة العلمية والمذكرات التنفيذية التي أعقبت ذلك)، يجب أن يكون هناك دعم من الحزبين لبناء واستخدام الأدلة العلمية حتى لو كان هناك إختلاف في كثير من الأحيان بين الحزبين حول ما يقوله الدليل العلمي وما يعنيه في سياق معين.(25)

حان الوقت لاتخاذ الإجراءات. يحتاج صناع القرار حول العالم - صناع السياسات الحكومية والقيادة التنظيمية والمهنيون والمواطنون - إلى الأدلة العلمية المثلى لمعالجة التحديات المجتمعية. لضمان حصولهم على ما يحتاجون إليه، لا ينبغي أن نستعد فقط لحالة الطوارئ العالمية التالية ثم نراقب تلك الاستعدادات وهي تتفكك مع مرور السنين وننتقل إلى تحديات أخرى. يحتاج العالم إلى بنية أساسية مرنة وقوية منهجية وغير متحيزة تتقاطع مع أولئك الذين يزودوننا بالمعرفة المتخصصة بأي تحدّ مجتمعي معين. نحن بحاجة إلى إنتاج ومشاركة واستخدام الأدلة العلمية من قبل المنافع العامة العالمية والكفايات الموزعة بشكل منصف. كما أننا بحاجة إلى الكفايات والفرص والتحفيز من جهة وإلى الأحكام والتواضع والتعاطف من جهة أخرى.

صنّاع السياسات الحكومية, أندرو لي

آندرو لي هو سياسي محنك ومدرّب على كتابة السياسات العامة ومناقشتها من الناحية الإقتصادية والقانونية

لقد غيّرت مشاركتي في إعداد هذا التّقرير وفي المناقشات بين أعضاء اللّجنة تفكيري فيما يمكنني القيام به شخصيًّا، وما تحتاج البلدان إلى أن تقوم به مثل بلدي، وما أودّ رؤية المنظّمات المتعدّدة الأطراف تفعله.

على المستوى الشّخصي، يُعتبَر **القسم رقم 4.8** أفضل دليل علمي في مقابل الأدلة العلمية الأُخرى، ويُعَدّ القسم المفضّل لديّ. وثمّة الكثير من النصائح الحكيمة هنا بشأن كيفيّة الحصول على المزيد من "الأدلة العلمية الأُخرى" التي يتمّ تقديمها بانتظام للمسؤولين المنتخبين أمثالي، مثل إعداد نسخة مسبقة واحدة، ووجود خبير لديه رأي، وتوفّر فريق من الخبراء يقدّمون توصيات، وفحص مجال العمل. منذ بضع سنوات، كتبتُ كتابًا عن التّجارب العشوائيّة. والآن، بعد العمل على هذا التّقرير، أصبحتُ أكثر شغفًا بالحاجة إلى تقييمات عشوائية للسياسات. تتمثّل إحدى نقاط قوّة التّجارب في سهولة شرحها للمواطنين. إنّها تُساعدنا في التّغلّب على مخاوف المواطنين بشأن "التكنوقراطية"، حيث يشعر النّاس العاديّون أنّهم يتعرّضون للخداع من خلال عمليّات صنع القرار الّتي لا يفهمونها. لا تقتصر الثّقة في الحكومة على اتّخاذ القرارات الصّائبة فحسب، بل يتعلّق الأمر باتّخاذ القرارات التي يرى المواطنون أنّها صحيحة.

إنّ التقييم هو ليس قضيّة النُّخبة، فالدّليل العلمي هو للجميع. ويقدّم التّقرير الّذي أعددناه مقترحات للأفراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية. إذا كنت فردًا يبحث في الأدلة العلمية على الإقلاع عن التّدخين أو على فقدان الوزن، فينبغي أن تبحث في توليفات الأدلة العلمية، وليس الدّراسات الفرديّة. إذا كنت صحافيًّا تكتب عن الصّحة، فعليك أن تصبح زائرًا منتظمًا لمؤسّسة كوكراين، حيث سوف تجد الأدلة المُستخلَصة من آلاف المواضيع. وبالنّسبة لوسائل الإعلام التي ترفع التّقارير عن السّياسة الاجتماعية، تقدّم منظمة كامبل التعاونية الخدمة نفسها. ويقترح تقريرنا أن تصبح الحكومات أفضل في استعمال الأدلة العلمية في قراراتها، وأن تبني قاعدة الأدلة العلمية من خلال تقييمات صارمة. كما ينبغي أن تعتمد المنظّمات العالمية على الأدلة العلمية بنسبة أكبر، وينبغي أن يُعِدّ البنك الدّولي تقريرًا بارزًا عن أفضل الممارسات في استعمال الأدلة العلمية.

وتختلف المنظّمات العالمية اختلافًا ملحوظًا في استعمالها للأدلة العلمية. وتتبع التّقارير الصّادرة عن فريق الحوكمة الدّولية المعني بتغيّر المناخ مقاربة صارمة للغاية في اختيار الأدلة العلمية وتصنيفها فيما يتعلّق بالاحترار العالمي وعواقبه. وهناك هيئات عالمية أُخرى أقلّ منهجيّة في استعمالها للأدلة العلمية، وكثيرًا مّا تعتمد على الدّراسات الفرديّة، وتستشهد فقط برأي الخبراء عند وجود مجموعة كبيرة من المؤلّفات التي يُراجعها الزّملاء، أو تستنبط الأدلة العلمية من خلال سياقات مختلفة تمامًا. إنّها ليست مسألة هيئات عالمية ترغب في تشويه صورة العِلم - إنّما تحرص هذه المنظّمات على تحسينها، ويمكن للخبراء الخارجيّين مساعدتها على القيام بذلك من خلال تقييم التّقارير ضدّ السياسة التي تنتهجها كلّ هيئة بشأن كيفيّة استعمال الأدلة العلمية. وكما ورد في **القسم رقم 5.5**، كان "للتّسمية والتّشهير" التّأثير الإيجابي الكبير على استعمال منظّمة الصّحة العالمية للأدلة العلمية، وذلك ابتداءً من عام 2007. ويتعيّن على أجزاء أخرى من نظام الأمم المتّحدة أن تحذو حذو منظّمة الصّحة العالمية الرّائدة.

وهناك اعتراف متزايد، بين المنظّمات الخيريّة، بأنّ التّقييم العالي الجودة من الممكن أن يخلق دائرة حميدة من خلال السّماح بإنهاء البرامج غير الفعّالة، وتوسيع نطاق البرامج الفعّالة. وتطلب حركة الإيثار الفعّال والسّريعة النموّ من الجمعيّات الخيريّة أن تقوم بإنتاج أدلّة علمية صارمة على تأثيرها. على سبيل المثال تُشير تقديرات GiveWell.org إلى أنّ اثنتين من الجمعيّات الخيريّة الحاصلة على أعلى التّقييمات مثل مؤسّسة مكافحة الملاريا واتّحاد مكافحة الملاريا، تُنقِذ كلّ منهما حياة شخص مّا مقابل كلّ 4 500 دولار إضافي تُنفقه على برامجها. هذا حافز قوي للمانحين لدعم هذه الجمعيات الخيرية. المزيد من الأدلة على التأثير المباشر من الجمعيات الخيرية الأخرى يمكن أن تساعد في تحفيز السباق الخيري إلى القمة.

7.3 مرفق مع قسم 7.1 - النتائج التفصيلية من تحليل توصيات اللجنة الدولية

النطاق	النتائج الرئيسية
الرافعات المحفزة للتغيير	نادت العديد من اللجان الدولية بالإجراءات الموسّعة والآليات المطلوبة لتحفيز التغيير بما فيها: • الإطار الاستراتيجي الذي أقرته القمة العالمية - لإنشاء مفردات وأهداف مشتركة ولتحديد خيارات استراتيجية حول الأولويات على المدى القريب والبعيد - وبرنامج العمل الملازم وإطار المساءلة (أو دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية)، وكذلك القمة الإقليمية وخطط التنفيذ المصادق عليها • التدابير الطوعية، مثل مدونة للممارسات والمعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات ومجموعات الأدوات و"الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة" • مناهج الرصد والتحسين مثل المؤشرات، والمعايير المرجعية، والأهداف، واستعراضات النفقات الوظيفية، والتقييمات المستقلة، وتوصيف أصحاب الأداء العالي • آليات التخطيط، مثل الميزانية ذات القطاعات المتعددة وتخطيط البرامج • المساعدة التقنية والمالية، وترتيبات الشراكة التي يمكن نشرها بسرعة عندما تُفتح نوافذ الفرص أو عندما تحل الأزمات • آليات التمويل، مثل تمويل التنفيذ أو التوسع، والتمويل المشروط بالأنشطة أو النتائج (أي الحوافز)، والحصة النسبية الأكبر من التزامات التمويل القائمة، والآلية المركزية للعطاء الفردي • مراكز تنسيق جديدة داخل المؤسسات القائمة أو داخل مؤسسات مدمجة، مثل ممثل خاص للأمم المتحدة (وربما الممثلين الإقليميين والمبعوثين الوطنيين)، ولجنة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة أو فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، وهيئة رفيعة المستوى، ومرصد عالمي، فضلاً عن مجموعات تكميلية مثل "تحالف الأبطال" • المعاهدات الملزمة قانونا، مثل الاتفاقيات الإطارية • العناصر المستمدة من استراتيجية أكبر o لدعم العمل القطري، مثل إطار العمل ومجموعة أدوات التطبيق واختيار القوة الدافعة وبناءها في البلدان، وإنشاء التزامات والخطط الوطنية، والاستفادة من المؤسسات المتخصصة، وتبادل أفضل الممارسات، وتتبع التقدم o لاتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ، مثل الأهداف العالمية الواضحة، وآلية لوضع الالتزامات الوطنية وتصعيدها،وآلية لوضع إطار تنفيذي ماكن o للاستعداد لمواجهة الوباء والاستجابة له، مثل إطار العمل، وآلية الحوكمة، وإشراك المؤسسات القائمة، والكفايات "المتزايدة باستمرار"، و التجميع على الصعيد العالمي، والتمحور والتوسع السريعين o من أجل التنسيق المشترك بين المؤسسات و "الارتقاء بالمستوى"، مثل الأمين العام للأمم المتحدة، وقادة وكالات الأمم المتحدة، ورؤساء وحملة أسهم مصارف التنمية المتعددة الأطراف، الذين يوفقون بين الإجراءات المعيارية والاستشارية والاستثمارية لمؤسساتهم o من أجل تعزيز السلطة المؤسسية القائمة، مثل صندوق النقد الدولي الذي يولي اهتماما أكبر لمسائل معينة في أنشطته المتعلقة بالإشراف بموجب المادة الرابعة
الفصل الثاني: طبيعة التحديات المجتمعية	• دعت بعض اللجان الدولية إلى وضع إطار للتحدي المجتمعي بطرق يرجح أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات o (لجنة رفيعة المستوى معنية بالاقتصاد المستدام للمحيطات) o وعلى سبيل المثال، إعادة وضع إطار أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأطفال وعن الأطفال، وانبعاثات الغازات الدفيئة بوصفها تهديدًا لمستقبلهم (منظمة الصحة العالمية - اليونيسيف - لجنة لانسيت المعنية بمستقبل أطفال العالم) o وعلى سبيل المثال، وضع مفهوم أكثر شمولية لصحة المراهقين بحيث يحتل المراهقون مكانة مركزية في جداول الأعمال القائمة والناشئة، كما يدعون إلى سن "الفرص الثانية" والفرصة المتاحة لتحقيق "أرباح ثلاثية" (لجنة لانسيت المعنية بصحة المراهقين ورفاههم). o فعلى سبيل المثال، وضع إطار للتحدي في مصطلحات التزامن والنظم لإظهار الترابط المتأصل والأصول النظامية لتبرير مناهج العمل التعاوني، ودفع الاهتمام إلى اتخاذ إجراءات ذات واجب مزدوج وواجب ثلاثي (لجنة لانسيت المعنية بالتصنيف العالمي للسمنة ونقص التغذية وتغير المناخ) • دعت بعض اللجان الدولية إلى وضع طرق لمعالجة التحديات المجتمعية يرجح أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات o مثلا، معالجة التحدي مع مجموعة أساسية ومتكاملة من التدخلات (لجنة غوتشامر- لانست للصحة الجنسية والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع) o وعلى سبيل المثال، الاستثمارات في الخطط والتسلسل لزيادة الفوائد من الروابط بين القطاعات (لجنة رفيعة المستوى معنية بالمياه) o فعلى سبيل المثال، الاستثمار في المشتريات الكبيرة، والشراء الجيد، والشراء الواعد على النحو الذي تحدده أفضل الأدلة العلمية (الفريق الاستشاري المعني بأدلة التعليم العالمية). o على سبيل المثال، الإطار باعتباره مشكلة تتعلق بنظم تكيفية معقدة تتطلب مزيجًا من المقاربات من أعلى إلى أسفل ومقاربات من أسفل إلى أعلى التي يمكن أن تستوعب حلقات الملاحظات وتدعم التكيف والتعلم (لجنة رفيعة المستوى معنية بالاقتصاد المستدام للمحيطات) • كما بينت بعض اللجان الدولية النظرة المستقبلية وكيف بإمكان الإبتكارات أن تكون هي المجالات التي تكمّل الدليل العلمي في معالجة التحديات المجتمعية

الفصل الثالث: القرارات وصناع القرار: الطلب على الأدلة العلمية

- طالبت العديد من توصيات اللجان الدولية **صناع السياسات الحكومية** باستخدام أدوات متخصصة بالسياسات لمعالجة التحديات المجتمعية على الرّغم من تعتيمها على قدرة صناع السياسات وكيفية استخدامهم للدليل العلمي في انتقاء أو تطبيق أدوات السياسات
  - على سبيل المثال، أدوات المعلومات والتعليم، مثل التقارير العامة عن التقدم وعن الآثار على الصحة والبيئة (اللجنة الحكومية الدولية للمحيطات وعلى الإنصاف (على سبيل المثال، اللجنة العالمية المعنية بالتكيف)، وكذلك التعليم لبناء أنواع مختلفة من الإلمام (على سبيل المثال، فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية) والمنصات الرقمية لتقديم التعليم أو الحملات (اللجنة المستقلة رفيعة المستوى لمنظمة الصحة العالمية المعنية بالأمراض غير السارية)
  - على سبيل المثال، الأدوات الطوعية، مثل الأطر والمبادئ التوجيهية (مثل فريق العمل الدولي لمكافحة الكوليرا)، ومجموعات الأدوات، والشراكات مع المؤسسات المتخصصة، والشبكات
  - على سبيل المثال، الأدوات الاقتصادية مثل الإنفاق العام والعقود والتسعير الخارجي ونظام حساب التكاليف الحقيقية (ائتلاف الغذاء واستصلاح الأراضي)
  - على سبيل المثال، الأدوات القانونية، مثل اللوائح الخاصة بمعالجة المعايير (اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ)، والمشتريات (اللجنة العالمية لحوكمة الإنترنت)، والإفصاح عن تضارب المصالح وعوامل أخرى (الفريق رفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية)
- طالبت بعض توصيات اللجان الدولية صناع السياسات الحكومية باستخدام الهياكل والعمليات المتخصصة على الرّغم من تعتيمها على قدرة صناع السياسات وكيفية استخدامهم للدليل العلمي في انتقاء أو تطبيق أدوات السياسات
  - على سبيل المثال، آليات صناعة القرار على مستوى القطاعات (اللجنة الدولية لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن فعالية الطاقة) والمبادرات لدعم اتساق السياسات (اللجنة الدولية المعنية بمستقبل العمل)
  - على سبيل المثال، عمليات صناعة السياسات التشاركية (اللجنة ثلاثية الأبعاد المعنية بالمحددات الصحية وبالبيانات وبصناعة القرار)
  - على سبيل المثال، عمليات صناعة السياسات التشاركية (اللجنة ثلاثية الأبعاد المعنية بالمحددات الصحية وبالبيانات وبصناعة القرار)
  - مثل الخطط الوطنية
- دعا عدد أقل من اللجان الدولية **القادة التنظيميين** - وخاصة رواد الأعمال - إلى استخدام مناهج محددة لمواجهة تحدي مجتمعي، وعندما فعلوا ذلك، لم يحرّكوا ساكنًا أيضًا بشأن الكيفية التي يمكن بها للقادة أو ينبغي عليهم استخدام الأدلة في اختيار أو تطبيق هذه الأساليب
  - على سبيل المثال، الالتزام بمبادئ مثل مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (لجنة الأعمال التجارية والتنمية المستدامة) ومبادئ الإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) الموسعة (الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه و السّلام)
  - على سبيل المثال، استخدام الأدوات المالية المبتكرة، مثل تسعير الأدوات الخارجية (أي التسعير الذي يعكس العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية)، وأدوات التمويل المختلط لدعم استثمارات أهداف التنمية المستدامة (أي مكافأة تحقيق التأثيرات البيئية والاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الإيرادات المالية)، الدين المرتبط بالإستدامة (أي التسعير المتوقف على تحقيق أهداف الاستدامة)، والدفع مقابل حماية البيئة (المدفوعات مقابل الخدمات التي تحمي الطبيعة وتديرها) (لجنة الأعمال والتنمية المستدامة)، وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقليل مخاطر الاستثمار (فريق رفيع المستوى بشأن التشرد الداخلي)
  - على سبيل المثال، تسخير الآليات الداخلية، مثل المراجعة الذاتية، وتحديد أهداف التوظيف، وتقديم الحوافز للمدراء من خلال مراجعات الأداء والتعويضات المرتبطة بالأهداف (اللجنة رفيعة المستوى حول التمكين الاقتصادي للمرأة)
- دعت إحدى اللجان العالمية إلى التنبؤ بأن القادة التنظيميون "سوف يدعمون العلم السليم ويستفيدون من النتائج في تحديد الأهداف المستندة إلى العلم في خرائط طريق لمختلف القطاعات" (لجنة الأعمال والتنمية المستدامة)
- دعا عدد قليل من اللجان الدولية **المتخصصة** إلى معالجة التحديات المجتمعية بشكل مستقل عن دورهم في الحكومات والمنظمات على الرغم من أن أحدهم دعا المهنيين إلى تعزيز المناهج القائمة على الأدلة العلمية (اللجنة الدولية المعنية بالسياسات المتعلقة بالمخدرات)
- دعا عدد قليل من اللجان الدولية **المواطنين** إلى الاضطلاع بدور فعّال في معالجة التحديات المجتمعية
  - على سبيل المثال، إعلام أنفسهم بحقوقهم واستحقاقاتهم، وإبلاغ مقدمي الخدمات باحتياجاتهم وما يفضلونه، واالإلمام بالمجال الصحي والمعلوماتي على حد سواء (لجنة لانسيت المعنية بالنظم الصحية العالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة)
  - فعلى سبيل المثال، تشجيع المواطنين الأشقاء الذين يقومون بدور قادة الرأي العام على أداء دورهم بمسؤولية، ومحاسبة صناع القرار (اللجنة الدولية المعنية بالسياسات المتعلقة بالمخدرات)
  - على سبيل المثال، تطوير الكفايات للمشاركة في صناعة السياسات (الفريق الدولي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام)
- لاحظت بعض اللجان الدولية الأدوار التي كان يؤديها الآخرون في دعم المواطنين بما فيهم الصحفيون (لجنة رفيعة المستوى حول التشرد الداخلي) والمهنيون كالمعلمين وضباط الشرطة والعمال الإجتماعيون والإختصاصيون في مجال الصحة (لجنة لانسيت المعنية بصحة المراهقين ورفاههم)
- دعت إحدى اللجان الدولية المواطنين إلى "الضغط من أجل تحصيل المزيد من المساءلة الاجتماعية من خلال بطاقات تقارير المواطنين، ومراقبة المجتمع، والمراجعة الاجتماعية، والميزنة التشاركية، ومواثيق المواطنين، واللجان الصحية" (لجنة لانسيت المعنية بالنظم الصحية العالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة).

الفصل الرابع: الدراسات والتوليفات والمبادئ التوجيهية تقديم إلى الأدلة العلمية

- طالبت معظم هذه التوصيات بزيادة جمع البيانات ومشاركتها. وهي مرحلة تأسيسية **لتحليل البيانات** كأحد أطر الأدلة العلمية ولكنها:
  - أولت إهتمامًا سطحيًّا لمشكلة الشح في ما قد جمع ولنوعية البيانات وتحليلها، لتقديم درجة حداثة البيانات في المشاركة (باستثناء لجنة لانسيت المعنية بالنظم الصحية العالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة)
  - بدت أنها تفترض أنه سيتم إجراء تحليل ممكّن للبيانات ومن ثم تقديمها بطرق يمكن أن تساعد في صناعة القرار وتدعم المساءلة، بما في ذلك عن طريق الانتباه إلى اعتبارات الإنصاف
  - لم توضح أنواع الأسئلة التي تستطيع تحليلات البيانات تقديم الإجابة الشافية لها ولا حتى أنواع الأدلة العلمية التي يمكن أن تجيب على الأنواع الأخرى من الأسئلة المطلوبة لصناعة القرارات.
- وقد دعت بعض توصيات اللجنة الدولية إلى اتخاذ إجراءات محددة تتعلق بزيادة جمع البيانات وتقاسمها، ولإجراء التوازن بين الفوائد والأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي (وإن لم يكن بالضرورة في سياق تحليل البيانات).
  - على سبيل المثال، تنسيق المقاييس وإنشاء أنظمة المراقبة وتبادل بيانات الوصول المفتوح (اللجنة العالمية المعنية بالتكيف)
  - على سبيل المثال، إنشاء منصة عالمية لتبادل البيانات (اللجنة الحكومية الدولية للمحيطات واللجنة حول عالم خال من الأسلحة النووية) والمرصد العالمي الذي يمكنه دعم المقارنات الشاملة لعدة بلدان (لجنة رفيعة المستوى من الخبراء بخصوص الأمن الغذائي والتغذية و لجنة لانسيت)
  - وعلى سبيل المثال، تنظيم الذكاء الاصطناعي (اللجنة العالمية المعنية بمستقبل العمل) وضمان تصميمه بطرق تمكّن من شرح الإجراءات وتحمّل البشر المسؤولية عن هذه الأعمال (الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي)
- وعندما عولجت أشكال أخرى من الأدلة العلمية، كانت التوصيات تميل إلى الدعوة إلى زيادة تدفق الأدلة العلمية الجديدة، مثل التقييمات الجديدة (مجموعة الدول العشرين - لجنة مستقلة رفيعة المستوى معنية بتمويل المشاعات العالمية للاستعداد لمواجهة الوباء)، لا للدعوة إلى
  - تحسين الإشارة إلى نسبة الضوضاء في تدفق كهذا للأدلة العلمية
  - تحسين استخدام مخزون الأدلة العلمية الموجودة أساسًا
  - مزج عدة أطر للأدلة العلمية
- طالبت بعض اللجان الدولية **بالتقييمات**
  - على سبيل المثال، تقييم ما ينجح (لجنة التعليم؛ اللجنة العالمية اللجنة العالمية المعنية بالتكيف؛ منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ولجنة لانسيت حول مستقبل أطفال العالم؛ لجنة لانسيت للنظم الصحية عالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة؛ لجنة لانسيت لصحة المراهقين ورفاههم؛ ولجنة لانسيت للمرأة وأمراض القلب والأوعية الدموية)
  - وعلى سبيل المثال، تقييم التأثيرات في عدة قطاعات (مثل التأثيرات الصحية والاقتصادية والبيئية) والآفاق الزمنية (لجنة محددات الصحة والبيانات واتخاذ القرار)
  - على سبيل المثال، الموافقة المسبقة على تصاميم التجارب استعدادًا لحالات الطوارئ الصحية (اللجنة المعنية بوضع إطار عالمي للمخاطر الصحية في المستقبل) وامتلاك قدرة إقليمية للتجارب (اللجنة المستقلة للتأهب لمواجهة الوباء والاستجابة له)
  - على سبيل المثال، تقييم المنتجات مثل اللقاحات والتشخيصات والعلاجات (فرق العمل المعنية بالأزمات الصحية العالمية)، في حال لم تكن ترتيبات النظام واستراتيجيات التطبيق التي يمكن أن توفر المنتجات المناسبة للأشخاص الذين يحتاجون إليها
- دعا عدد قليل من اللجان الدولية إلى إجراء **بحوث سلوكية / تطبيقية**
  - وعلى سبيل المثال، تعزيز الرؤى السلوكية والاقتصادات السلوكية (اللجنة العالمية لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن فعالية الطاقة؛ اللجنة العالمية المعنية بالاقتصاد والمناخ)
  - وعلى سبيل المثال، استخدام الحملات وغيرها من الاستراتيجيات لتغيير السلوكيات مثل وضع العلامات الغذائية (أبطال 12,3)، وإن لم يكن هناك ذكر صريح للحاجة إلى إجراء بحوث سلوكية/تطبيقية.
- ودعا عدد أقل من اللجان الدولية إلى تقديم أطر أخرى للأدلة العلمية، مثل:
  - **النمذجة** (الأبطال 12.3 ولجنة لانسيت حول التناذر العالمي للسمنة ونقص التغذية وتغير المناخ)
  - **الآراء المتعلقة بالجودة**، في هذه الحالة أبحاث العلوم الاجتماعية تدعم مشاركة المجتمع (فريق عمل الأزمات الصحية العالمية)
  - **توليفات الأدلة العلمية**، في هذه الحالة نقصد عمليات الشراء الكبيرة، والمشتريات الجيدة، والأدلة العلمية الواعدة ولكن المحدودة (الفريق الاستشاري لأدلة التعليم العالمي)
  - **المبادئ التوجيهية**، في هذه الحالة المبادئ التوجيهية القائمة على الأدلة العلمية حول "جدولة" المخدرات (غير المشروعة) (اللجنة الدولية المعنية بالسياسات المتعلقة بالمخدرات)
- دعت إحدى اللجان الدولية إلى استخدام العديد من أشكال الأدلة العلمية(فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية)، في حين دعت لجنة أخرى إلى النشر الإلزامي لبروتوكولات الدراسة ونتائجها، والمشاركة الإلزامية لبيانات المريض الفردية المجهولة المصدر (لجنة رفيعة المستوى حول الوصول إلى الأدوية)

الفصل الخامس: دور وسطاء المعرفة	• طالبت العديد من اللجان الدولية منظومة الأمم المتحدة بما فيها المكاتب القطرية والإقليمية بتسخير دورها المعياري والاستشاري بشكل أفضل (مثل المساعدة التقنية للدول الأعضاء)، على الرغم من أنه نادرًا ما تم توضيح الأدلة العلمية كأساس ضروري لمثل هذه الأدوار (على سبيل المثال، منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ولجنة لانسيت بشأن مستقبل أطفال العالم) • دعت بعض اللجان الدولية إلى المزيد من الدعم لأنواع أخرى من وسطاء المعرفة، مثل خدمات الإرشاد الزراعي التي تدعم المزارعين (الأبطال 12.3) • دعت بعض اللجان العالمية إلى أنواع الاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها وسطاء المعرفة، على الرغم من أنه نادرًا ما تم توضيح الأدلة العلمية باعتبارها محور تركيز مثل هذه الاستراتيجيات o على سبيل المثال، تبادل الأمثلة حول النتائج والآثار التي تم تحقيقها مثل التعليم بين الأقران (اللجنة العالمية المعنية بالتكيف) والإرشاد (فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية و (لجنة لانسيت المعنية بالنظم الصحية العالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة)، والمجتمعات المعنية (اللجنة العالمية لاستقرار الفضاء السيبراني) o مثل مراجعة الحسابات والعمليات والمخرجات لتحديد فرص التحسين (لجنة رفيعة المستوى معنية بالاقتصاد المستدام للمحيطات) o على سبيل المثال، تقديم المعلومات بطرق مفهومة، مع دعم إضافي للمجموعات التي غالبًا ما تكون مهمشة ومحرومة وعرضة للتمييز (لجنة غوتشامر- لانست للصحة الجنسية والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع) o على سبيل المثال، مكافحة المعلومات الخاطئة والكشف عن المعلومات عبر الإنترنت من خلال التحقق من الحقائق ومن خلال الجهود الأخرى لمواجهة الادعاءات التي لا تستند إلى الحقائق (لجنة الهجرة والصحة التابعة البريطانية - لانسيت) o على سبيل المثال ، صيانة المنصات لتبادل المعرفة (لجنة رفيعة المستوى حول التشرد الداخلي) o على سبيل المثال، الاحتفاظ بمكاتب المساعدة للاستجابة بسرعة للطلبات (لجنة رفيعة المستوى معنية بالتعاون الرقمي) o على سبيل المثال، بناء القدرات بين صناع القرار (الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام) ، بما في ذلك أنواع مختلفة من الوعي الرقمية وأنواع أخرى من الوعي (الفريق المستقل للتأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها) o على سبيل المثال، عقد حوارات وطنية (اللجنة العالمية المعنية بالتكييف؛ فريق رفيع المستوى معني بالمياه) • دعت إحدى اللجان الدولية إلى فصل تقديم المشورة عن المدخلات (على سبيل المثال، البذور) لتعزيز الحافز للتوصية بالمقاربات التي تقلل تكاليف المدخلات وتعزز الأهداف الأخرى (تحالف الغذاء واستصلاح الأراضي) • دعت لجنة دولية أخرى إلى تحميل القادة المسؤولية بخصوص التزاماتهم بالتأثير الجماعي، والتي ستكون ضرورية لوسطاء المعرفة الذين يعملون كجزء من نظام دعم الأدلة عالي الأداء (لجنة رفيعة المستوى معنية بالاقتصاد المستدام للمحيطات)
الفصل السادس: الحاجة إلى المنافع العامة العالمية والقدرات الموزعة بشكل منصف	• الفصل السادس: الحاجة إلى المنافع العامة العالمية والقدرات الموزعة بشكل منصف • دعت بعض اللجان الدولية مؤسسات معينة إلى الاضطلاع بدور رئيسي فيما يتعلق بالمنافع العامة العالمية (على سبيل المثال، البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، أو ISO) ،على الرغم من عدم تناول أي منها للمنافع العامة العالمية المتعلقة بالأدلة العلمية o على سبيل المثال، إنشاء ولاية جديدة والالتزام بالتمويل للبنك الدولي، بهدف تعزيز المنافع العامة العالمية ذات الصلة بالتنمية (فريق رفيع المستوى بشأن مستقبل الخدمات المصرفية الإنمائية المتعددة الأطراف) o على سبيل المثال، توضيح دور منظمة الصحة العالمية مع المنافع العامة العالمية لدعم التأهب للوباء والاستجابة لها (اللجنة المستقلة للتأهب لمواجهة الجائحة والاستجابة لها) o على سبيل المثال ، تشجيع ISO على تطوير واعتماد معيار دولي (لجنة رفيعة المستوى معنية بالمياه) • دعت بعض اللجان الدولية إلى المنافع العامة العالمية التي يمكن أن تكون ذات صلة بالمنافع ذات الصلة بالأدلة العلمية o على سبيل المثال، الإنترنت (اللجنة الدولية لحوكمة الإنترنت) o على سبيل المثال، التعليم الأساسي والثانوي، والبنية التحتية للاتصالات، والمعايير الجديدة للجودة، ومستودع عالمي لمثل هذه التدابير (لجنة لانسيت المعنية بالنظم الصحية العالية الجودة في حقبة أهداف التنمية المستدامة) • دعت اللجان الدولية الأخرى إلى اتخاذ تدابير يمكن اعتبارها منافع عامة عالمية - حتى لو لم تستخدم اللغة بشكل صريح - ويمكن أن تكون ذات صلة بالمنافع المتعلقة بالأدلة العلمية o على سبيل المثال، تقارب العمليات والمعايير التنظيمية (اللجنة المعنية بوضع إطار عالمي للمخاطر الصحية من أجل المستقبل) o على سبيل المثال، مواءمة المعايير (اللجنة الدولية المعنية باتخاذ إجراءات عاجلة بشأن فعالية الطاقة) o على سبيل المثال، المعايير الطوعية (ائتلاف الغذاء واستصلاح الأراضي) o على سبيل المثال، منصات التعلم الرقمية المشتركة مع شهادة المحتوى المناسب للمناهج وأسواق العمل، بالإضافة إلى أنظمة اعتماد المهارات المشتركة التي تدعم قابلية النقل (لجنة التعليم) o على سبيل المثال، المنصات الرقمية لفحص عوامل الخطر (لجنة لانسيت للمرأة وأمراض القلب والأوعية الدموية) • دعت بعض اللجان الدولية إلى توزيع الكفايات، على الرغم من عدم تناول أي منها لتقسيم مناسب للعمل (على سبيل المثال، ما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية ومكاتبها القطرية أن تفعله بشكل أفضل) o على سبيل المثال، للاستفادة من الإنترنت - المعايير المفتوحة، ومواقع الوصول للعوام، والأجهزة ذات الأسعار المعقولة، وأماكن الإقامة للاجئين وأصحاب الهمم، ومقاييس الوصول، فضلاً عن الكفايات الموزعة لإدارة وتطوير واستخدام الإنترنت بأمان (اللجنة الدولية لحوكمة الإنترنت) o وعلى سبيل المثال، تنفيذ اللوائح الصحية الدولية - التقييمات الذاتية، والتقييمات الخارجية الدورية، والمناقشة العامة لهذه التقييمات في منظمة الصحة العالمية، والمقاربة المحددة للتكاليف في تطبيق الدعم، والانتقال إلى التركيز الأوسع نطاقًا حول تعزيز النظام الصحي مع نضوج القدرات (فرق العمل المعنية بالأزمات الصحية العالمية) • ودعت لجان دولية أخرى إلى إنشاء هيئة مركزية لدعم بناء الكفايات (اللجنة الدولية المعنية باستقرار الفضاء الإلكتروني) والتفكير في مسارات التعلم والتعلم مدى الحياة (لجنة رفيعة المستوى معنية بالنمو الاقتصادي والتوظيف في القطاع الصحي).

7.4 المراجع

1. United Nations. UN 2.0: Quintet of change. New York: United Nations; 2021.
2. United Nations. Our common agenda: Report of the Secretary-General. New York: United Nations; 2021.
3. World Health Organization. Together on the road to evidence-informed decision-making for health in the post-pandemic era: A call to action. Geneva: World Health Organization; 2021.
4. The Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response. COVID-19: Make it the last pandemic. Geneva: World Health Organization; 2021.
5. Global High-Level Panel on Water and Peace. A matter of survival. Geneva: Swiss Agency for Development and Cooperation; 2017.
6. 3-D Commission. Data, social determinants, and better decision-making for health: The report of the 3-D Commission. Boston: 3-D Commission; 2021.
7. Bapna M, Brandon C, Chan C, et al. Adapt now: A global call for leadership on climate resilience. Rotterdam: Global Commission on Adaptation; 2019.
8. Clark H, Marie Coll-Seck A, Banerjee A, et al. A future for the world's children? A WHO-UNICEF-Lancet Commission. *The Lancet* 2020; 395: 605–658.
9. High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition. Nutrition and food systems. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome: Food and Agriculture Organization; 2017.
10. Kruk ME, Gage AD, Arsenault C, et al. High-quality health systems in the Sustainable Development Goals era: Time for a revolution. *The Lancet Global Health* 2018; 6(11): 1196-1252.
11. Patton GC, Sawyer SM, Santelli JS, et al. Our future: A Lancet Commission on adolescent health and wellbeing. *The Lancet* 2016; 287: 2423-2478.
12. The Education Commission. The learning generation: Investing in education for a changing world. New York: The International Commission on Financing Global Education Opportunity; 2016.
13. Vogel B, Acevedo M, Appelman Y, et al. The Lancet women and cardiovascular disease commission: Reducing the global burden by 2030. *The Lancet* 2021; 397(10292): 2385-2438.
14. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. UNESCO recommendation on open science. Paris: UNESCO; 2021.
15. High Level Panel on Digital Interdependence. The age of digital interdependence. New York: United Nations; 2019.
16. Global Commission on Drug Policy. The world drug perception problem: Countering prejudices about people who use drugs. Geneva: Global Commission on Drug Policy; 2017.
17. Oppenheim J, Boyd O, Campbell G, et al. Better business, better world. London: Business and Sustainable Development Commission; 2017.
18. Global Commission on Internet Governance. One internet. Waterloo: Centre for International Governance Innovation; 2016.
19. World Bank. Global education evidence advisory panel. Washington: World Bank; 2021. https://www.worldbank.org/en/topic/teachingandlearning/brief/global-education-evidence-advisory-panel (accessed 28 October 2021).
20. Lipinski B. SDG target 12.3 on food loss and waste: 2021 Progress report. Washington: Champions 12.3; 2021.
21. Abubakar I, Aldridge RW, Devakumar D, et al. The UCL–Lancet Commission on Migration and Health: The health of a world on the move. *The Lancet* 2018; 392(10164): 2606-2654.
22. High Level Panel on Internal Displacement. Shining a light on internal displacement: A vision for the future. Geneva: United Nations; 2021.
23. High Level Panel on Access to Medicines. Promoting innovation and access to health technologies. New York: United Nations; 2016.
24. Starrs AM, Ezeh AC, Barker G, et al. Accelerate progress – Sexual and reproductive health and rights for all: Report of the Guttmacher–Lancet commission. *The Lancet* 2018; 391(10140): 2642-2692.
25. Hart N. Podcast episode: Nick Hart on the Foundations for Evidence-based Policymaking Act. 2021. https://open.spotify.com/episode/27U5WaYXFy3bZkrWfbMyRD?si=3vJVlQFzSEayJ0uIaf4ucA&nd=1 (accessed 30 November 2021).